الأمم المتحدة S/2022/776

مجلس الأمن

Distr.: General
19 October 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/771) بشأن العلاقة الوهمية بين استخدام طائرات مسيَّرة في أوكرانيا وقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، ودون المساس بالطابع الزائف لإقامة هذه العلاقة، أود أن أؤكد مجددا الموقف المبدئي لجمهورية إيران الإسلامية وأن أرفض رفضا قاطعا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة بأن إيران قد ورّدت طائرات مسيَّرة لاستخدامها في النزاع في أوكرانيا. ومن المؤسف أن أوكرانيا تتغاضى عن موقف إيران المحايد بشأن النزاع في أوكرانيا وتواصل بناء ادعاءاتها وبياناتها الكاذبة على "معلومات عامة" لا أساس لها من الصحة.

وتسعى الرسالة المذكورة أعلاه إلى تحقيق مخطط سياسي معين عن طريق النشر العشوائي لمعلومات تقنية مضللة وتفسيرات مضللة لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) بغية إقامة صلة خاطئة بين ادعاءات أوكرانيا التي لا أساس لها ضد إيران والقرار 2231 (2015)، وذلك بهدف التلاعب بالأمانة العامة للمضي قدما بمخططها السياسصبي.

ومن ثم، وإذ أكرر تأكيد موقف إيران المبدئي إزاء النزاع في أوكرانيا، فإنني أوجه انتباهكم الكريم إلى ما يلي:

- إن المسائل المتصلة باستخدام أي أسلحة تقليدية في النزاع الدائر في أوكرانيا لا صلة لها على الإطلاق بقرار مجلس الأمن 2231 (2015) ومرفقه باء.
- لقد أُنهيت القيود المحددة في الفقرة 6 (ب) من المرفق باء للقرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومنذ ذلك الحين، لا يندرج ما تقوم به إيران من "توريد للأسلحة وما يتصل بها من معدات أو بيعها أو نقلها" إلى بلدان أخرى في إطار القرار 2231 (2015).
- ادعاء أوكرانيا فيما يتعلق بالفقرة 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) يعد تفسيرا غير دقيق وتعسفيا لنص تلك الفقرة وروحها. وتشير الفقرة 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) بوضوح إلى القيود المفروضة على "أصناف ومواد ومعدات وسلع وتكنولوجيات تقرر الدولة أنها يمكن أن تسهم في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية".

- لم تورّد إيران قط أصنافا أو مواد أو معدات أو سلعا أو تكنولوجيا ترى أنها يمكن أن تسهم في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية، ولا تعتزم أن توردها، ولا سيما في هذه الحالة إلى دولة حائزة للأسلحة النووية ليست في حاجة إلى هذه الأصناف أو المواد أو المعدات أو السلع أو التكنولوجيا لإيصال أسلحتها النووية.

- يفتقر العرض الذي قدمته أوكرانيا إلى خبراء الأمم المتحدة لزيارة البلد لتفتيش الطائرات المسيَّرة التي عُثر عليها "من أجل تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)" إلى أي أساس قانوني بموجب القرار 2231 (2015) ومذكرة رئيس مجلس الأمن ذات الصلة (S/2016/44). ومن ثم، فإن أي لجوء إلى المهام المحددة في المذكرة S/2016/44 سيكون غير مشروع وغير قانوني ويتجاوز حدود السلطة المخوّلة وينبغي رفضه بشدة. وتطلب إيران بكل احترام إلى الأمين العام أن يمنع أي إساءة استخدام لصيغة القرار 2231 وللأمانة العامة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنزاع في أوكرانيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم